الكويت
مارس 2012

FORTUNE

لكل سوق موال

فيصل المطوع يخرج «بيان للاستثمار» من النفق المظلم

صور المطوع: ماهر النوري

لكل سوق موال: فيصل المطوع يخرج «بيان للاستثمار» من النفق المظلم

واجهت شركة «بيان للاستثمار» الكثير من الصعاب في السنوات القليلة الماضية لكنها تمنكت من الصمود، فقد تحملت تبعات كل من الأزمة المالية العالمية والربيع العربي. والفضل في ذلك يعود لرئيس مجلس إدارتها فيصل المطوع الذي قام بسحب الاستثمارات بسرعة وخفض التكاليف، فاكتسب ثقة موكليه. بيد أنه يتساءل ما إذا كانت حكومة الكويت الغنية ستدرك يوماً الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في دعم الأسواق.

بقلم ثابت يوسف

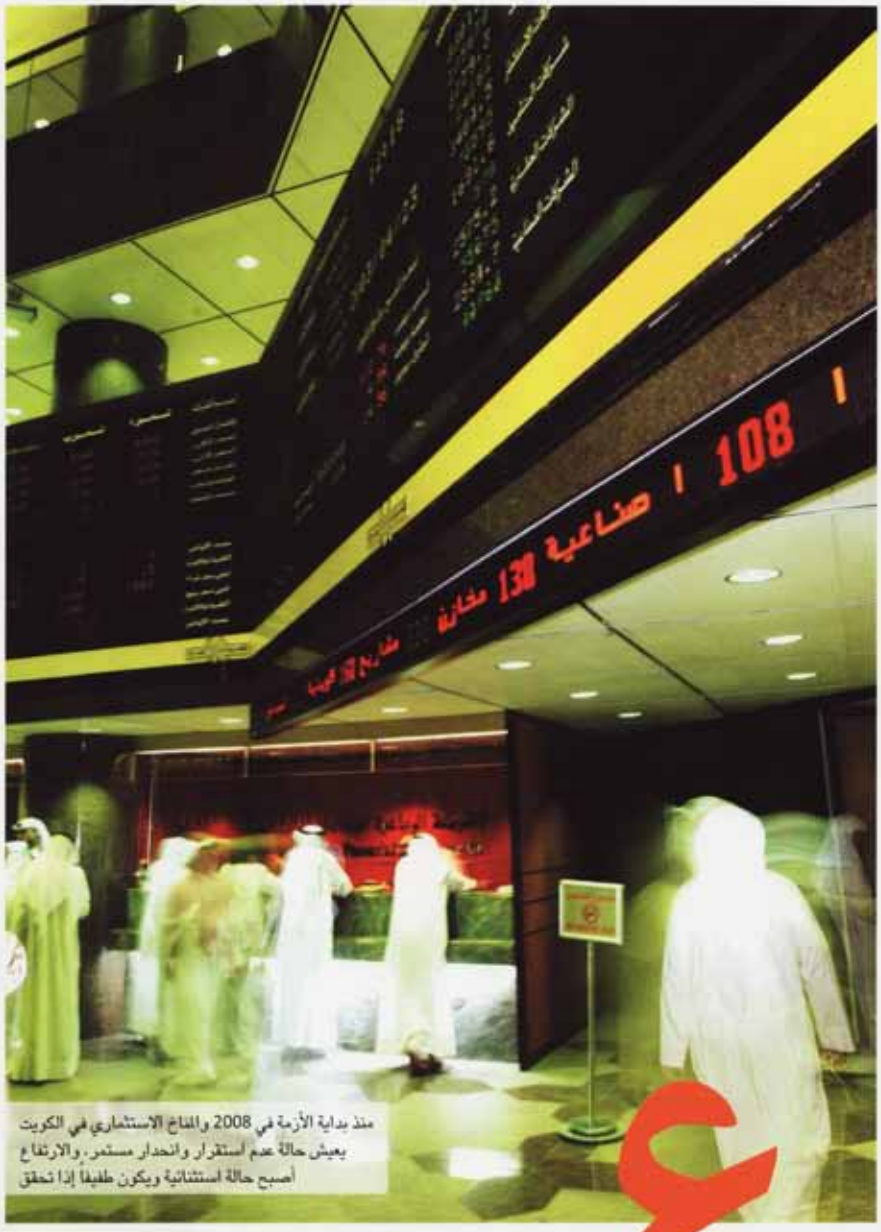

منذ بداية الأزمة في 2008 والمناخ الاستثماري في الكويت يعيش حالة عدم استقرار وانحدار مستمر، والارتفاع أصبح حالة استثنائية ويكون طفيفا إذا تحقق

عندما دخلنا البرج الذي تقع فيه مكاتب شركة «بيان للاستثمار» للقاء رئيس مجلس إدارتها وعضوها المنتدب، فيصل المطوع، كانت بانتظارنا مرافقة لبقة من قسم العلاقات العامة لتقودنا إليه. كان الأمر مفاجئا بعض الشيء خاصة أن المطوع يأتي من أسرة محافظة لها مشاركة ملحوظة في العديد من المؤسسات الإسلامية في الكويت. لمح المطوع دهشتنا مباشرةً وشرح لنا كيف أن أشقاءه اختاروا الالتزام بالتقاليد الدينية بينما هو فضّل أن يتخذ من الدين الجانب المتحرر، الجانب الذي ينظر إلى علاقة الإنسان بربه بشكل مباشر دون وسيط بينهما. فقال ممازحاً: «كلنا مسلمون في نهاية الأمر، لكن درجة التدين تختلف من شخص لآخر».

أتم المطوع دراسته الجامعية في الجامعة الأميركية في بيروت، وهي من أعرق المؤسسات التعليمية في العالم العربي وأكثرها تحرراً. ثم عاد إلى الكويت ليستهل حياته المهنية بالعمل في شركة والده بطلب من شقيقه الأكبر حيث عمل كمتدرب يقوم بتصفيف المواد الغذائية على الأرفف وتوزيعها على المحال التجارية والبقالات.

وما لحق ذلك يقف خير دليل على قدرة المطوع على تأسيس وإدارة شركات مختلفة. فهو شارك في تأسيس كل من شركة النقل البري ومجموعة الأوراق المالية وكان أحد مؤسسي البنك الأردني الكويتي، كما شغل عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت وكان رئيسا للجنة المالية والاقتصادية وعضو مكتب الغرفة، بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات ، وهو حاليا عضو في مجلس أمناء مركز سرطان الأطفال في لبنان، وعضو المجلس الاستشاري لكلية الأعمال في الجامعة الأمريكية في بيروت ورئيس نادي خريجي الجامعة في الكويت والعالم ونائب رئيس مجلس الأمناء في منتور العربية، وحالياً وإضافة لشركة «بيان للاستثمار» يدير شركته العائلية «علي عبد الوهاب وأولاده وشركاهم»، ويعطي جمعية القلب كعمل تطوعي بعضاً من وقته.

أزمة ولكن

كان أداء المطوع كزعيم وصاحب تأثير في شركات مختلفة مثيراً للإعجاب، فهو الذي قام بتطوير شركة والده لتصبح من الشركات الكبرى في الكويت في توريد المأكولات والمشروبات. وفي حين لم يكن للانكماش الاقتصادي العالمي أثر كبير في شركاته الأخرى، عانت «بيان للاستثمار» الكثير من المتاعب.

يعرف عن فيصل المطوع أنه محافظ في طريقة إدارته لعمله، ولكنه بالرغم من ذلك وقع ضحية وعود باطلة قبل 2007 أشارت إلى نمو دون حدود. وهكذا مع حلول أول إشارات الأزمة المالية، بدأت شركة «بيان للاستثمار» بالمعاناة وقيم أصولها بدأت بالتبخر.

منذ بداية الأزمة في 2008 والمناخ الاستثماري في الكويت يعيش حالة عدم استقرار وانحدار مستمر، والارتفاع أصبح حالة استثنائية ويكون طفيفاً إذا تحقق. لكن المطوع وفريق عمله تمكنوا من إبقاء الصندوق على قيد الحياة. فتخارجت «بيان للاستثمار» من عدد من المحافظ الخارجية قبل 18 شهراً من الأزمة، «فتفادينا خسائر كان يمكن أن تعصف بأصولنا المستثمر فيها»، كما يقول الشيخ أحمد الصباح مدير إدارة الاستثمار المحلي والخليجي في الشركة. «أما بالنسبة للاستثمارات الأخرى فنحن اخترنا حالة التجميد لعبور الأزمة بأقل الخسائر».

«تفادينا خسائر كان يمكن أن تعصف بأصولنا المستثمر فيها. أما بالنسبة للإستثمارات الأخرى فنحن اخترنا حالة التجميد لعبور الأزمة بأقل الخسائر»

الشيخ أحمد الصباح، مدير إدارة الاستثمار المحلي والخليجي في «البيان للإستثمار»

شارك فيصل المطوع في تأسيس البنك الأردني الكويتي

يقول الاقتصادي الكويتي محمود حيدر: «إن الكثير من الشركات الاستثمارية تكبدت خسائر متراكمة منذ عام 2008 وإن لم يتم خلق محفزات ذاتية وأخرى حكومية فكثير من تلك الشركات ستقف وحيدة أمام مصاعبها التي لم تستطع أن تحلها خلال عام 2011 من جراء الأعباء التي تراكمت عليها سواء من جانب تسديد ديونها أو فوائدها أو حتى رسوم تشغيلها مايعني أنها أول من سيواجه شبح الإفلاس مالم يطرأ جديد في إدارتها» .

أما المحلل الاقتصادي حجاج بو خضور فيقول : «لن تكون السنة المقبلة في متناول الطموحات ما لم يطرأ أي إصلاح على الشركات المتعثرة بطريقة جديدة تتعلق بإعادة الهيكلة، فقطاع الشركات الاستثمارية يعاني من إعاقة حقيقية بدليل أدائه المتراجع ويحتاج الى عناية بالغة».

يرجع فيصل المطوع أزمة الاستثمار في الكويت إلى تعطل عجلة الإنتاج وتوقف بعض المشاريع الهامة واستمرار العمل بقوانين ولوائح بيروقراطية، ما أسفر عن ظهور تراجعات غير عادية لأسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية، الذي تراجع العديد من أسهمه المدرجة الى ما دون قيمها العادلة بشكل ملموس. تلك السياسات، كما قال المطوع، «تسببت بظهور أزمة ائتمانية، بسبب تعثر قطاع من المستثمرين عن سداد أقساط وفوائد القروض نتيجة الخسائر التي عانوها، مما اضطر البنوك إلى التحفظ في منح الائتمان، وهو ما أسفر بدوره عن المزيد من التراجع في استثمارات القطاع الخاص بدولة الكويت».

ويعزو المطوع الوضع الاستثماري المتردي في الكويت إلى سوء إدارة رأس المال الضخم في الدولة والذي وحده يمكن أن يعيد الاستقرار للاقتصاد. «فهناك دول استدانت لدرء آثار الأزمة في حين أن الكويت تملك الكثير من الفوائض المالية ولا تنفق إلا القليل لمجابهة الأزمة». بلغ الإنفاق في الكويت 8.09 مليار دينار العام الماضي، ما يعادل 66 بالمئة فقط من الميزانية المخصصة. «لو تم إتفاق المبلغ المتفق عليه بالكامل لكن ساهم الأمر في ضخ المزيد من السيولة في شرايين الاقتصاد الوطني وساعد القطاع الخاص على القيام بدوره». هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قد أوقفت الإنفاق على مشاريع الخطة التنموية .

إن لم يتم خلق محفزات حكومية فكثير من الشركات ستقف وحيدة أمام مصاعبها

وهذا الطرح يتوافق إلى حد بعيد مع ما يؤكده فهد الإبراهيم مدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) حول ربط تكثيف الدول العربية لجهودها في مجال تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال مع ارتفاع معدلات الاستثمار الإجمالية في المنطقة العربية بما فيها الاستثمارات الأجنبية الواردة من الخارج والاستثمارات العربية البينية.

بحسب الإبراهيم، تسارعت وتيرة الإصلاح التشريعي والإجرائي من قبل حكومات المنطقة خصوصاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة حين طبقت نحو 120 إصلاحاً سهلت ممارسة أنشطة الأعمال في مختلف المجالات، وساهمت في التقليل من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية ولأحداث الربيع العربي. لكنه يعتقد «أن هناك معوقات عديدة قائمة وإصلاحات مطلوبة في العديد من المجالات المتصلة ببيئة أداء الأعمال».

تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمواصلة وتكثيف دورها التوعوي في هذا المجال عبر رصد وتحليل تقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي لاستخدام بياناتها ومؤشراتها وتوصياتها في تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول العربية. وتؤكد أن حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزيد عن 5 بالمئة ولا تزال ضئيلة إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الإقتصادية حول العالم كما لم تبلغ بعد الحجم المأمول في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية.

المطوع: «لقد تجاوزنا الأصعب»

> لن تكون السنة المقبلة في متناول الطموحات ما لم يطرأ أي إصلاح على الشركات المتعثرة بطريقة جديدة تتعلق بإعادة الهيكلة

المحلل الاقتصادي حجاج بو خضور

الخروج من عنق الزجاجة

يقول تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والذي صدر بعنوان «مناخ الاستثمار في الدول العربية» إن التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للمنطقة العربية لم يكن وليد الثورات العربية بل كان سابقا لاندلاعها. ففي الكويت لم تتجاوز هذه التدفقات 80.3 مليون دولار في العام 2010 مقابل 1.1 مليار في عام 2009. من جهة أخرى، استقطبت الدول العربية في عام 2009 حوالي 84 مليار دولار من الاستثمارات، ثم سجلت انخفاضاً بنسبة 23.4 بالمئة في 2010. بدأ التراجع الفعلي في التدفقات الاستثمارية مع انتشار تأثيرات كل من الأزمة المالية العالمية والربيع العربي في جميع أنحاء المنطقة، فتبددت الآمال في حصول أي انتعاش. سجلت المملكة العربية السعودية، التي استقطبت أكثر من 30 بالمئة من مجموع التدفقات، تراجعاً نسبته 14 بالمئة عن 2009.

ويشير المطوع إلى أسباب أخرى لتفاقم المشكلة الاقتصادية في 2010 منها السياسة المالية الكويتية. «لم تكن الحكومة تبالي في اتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة لإخراج الاقتصاد الوطني من دائرة الكساد، وإنقاذ سوق الكويت للأوراق المالية».

وبالرغم من كل ذلك فإن الوضع في شركة «بيان للاستثمار» صار مطمئنا جدا، حسب قوله. «نحن بعيدون عن غرفة الانعاش رغم تأثرنا بالأزمة المالية، ورغم استمرار تداعياتها حيث استطعنا اتخاذ خطوات كانت أساسية لتحقيق هذه الطمأنينة منها المحافظة على قاعدة العملاء عبر تحقيق بعض الصفقات المربحة، ولعل إحداها بيع أحد الأصول العقارية بربحية جيدة في مشروع نجمة أبو ظبي.

وقد لعبت البيئة الاستثمارية الفاسدة دوراً في تأخير استثمارات الشركة إقليمياً خلال الفترة الماضية. يقول المطوع: «في الأردن مثلاً وصلت المفاوضات إلى مرحلة متقدمة في مشاريع ضخمة مع الديوان الملكي مباشرة. وكانت الشركة تتقدم بوتيرة جيدة ولكن فجأة وبدون مقدمات تم تغيير طاقم العمل هناك بمن فيهم الطاقم الذي كنا نعمل معه، مما تسبب في تجميد كل المشاريع هناك». والشيء نفسه حدث في ليبيا ولكن بدرجة أكثر سوءاً. أما في مصر، يقول المطوع، «دعينا من قبل أحد المسؤولين المصريين الكبار لشراء أرض يملكها وبعد سفرنا إلى هناك اكتشفنا أن الأرض ليست ملكه وإنما استولى عليها من أملاك الدولة وهو لا يملك وثائق تثبت ملكيتها فصرفنا النظر عن هذا المشروع».

> يعزي المطوع الوضع الاستثماري المتردي في الكويت إلى سوء إدارة الرأسمال الضخم

وفي قطر كانت الشركة بصدد الدخول في مشروع ذي جدوى مالية عالية جداً وكان من الممكن أن يدر أرباحاً كبيرة عليها لكن لم يكتب له النجاح أيضاً، والسبب يكمن ظاهريا في انسحاب الشريك والوسيط المفاوض بين الشركة والحكومة القطرية وإحجامه عن إعطاء أسباب مقنعة لانسحابه. أما الأسباب الخفية لفشل المشروع فلا يستبعد المطوع أن يكون للمواقف السياسية يد في ذلك.

دول الخليج، على سبيل المثال، تتنافس بين بعضها البعض، وأكثر الأحيان ينتج عن تلك المنافسة استثمارات ضخمة زائدة عن الحاجة ولا معنى لها. هناك 6 مشاريع ضخمة لبناء مطارات في الخليج تبعد مدة ساعة فقط عن بعضها البعض، وكلها يتم تنفيذها لتصبح «محور» الطيران في المنطقة. يجب على هذه العقلية أن تتغير وتتحول إلى مبادرة واحدة تنتج رؤية تعاونية للتنمية، حيث الاستثمارات تكمّل بعضها البعض وتسمح لكل منها تحقيق أقصى عائد من خلال مشاريع فريدة من نوعها. في نهاية الأمر، نحن نتحدث عن مجلس «التعاون» الخليجي.

استهل المطوع حياته المهنية بالعمل في شركة والده

استراتيجية مستقبلية

قامت مجموعة العشرين وحسب بيانات البنك الدولي بضخ ما يقارب 12 تريليون دولار في خطط الإنعاش الاقتصادي لمساعدة الشركات التي تعثر العديد منها في الوفاء بالتزاماتها المالية نحو البنوك نتيجة التدهور المستمر للوضع الاقتصادي، وسعت عدد من الدول للحد من آثار الأزمة عن طريق خفض فوائد القروض البنكية إلى ما دون 1 بالمئة، وإعادة جدولة الديون القائمة لمهل طويلة تسمح للشركات باستعادة عافيتها. كان يمكن لحكومة الكويت أن تتعلم بعض الأشياء من خلال مراقبة كيف تدخلت حكومات بلدان مختلفة حول العالم للمساعدة.

> بالرغم من كل ذلك فإن الوضع في شركة «بيان للاستثمار» صار مطمئنا جداً

لكن الأزمة بالنسبة للمطوع قد ولت ويقول إن الإستراتيجية الأفضل تتمثل في ضمان أن تكون الاستثمارات بحالة جيدة، أقله على المدى المتوسط. وهو تعلّم أن التنويع قد ساعده على حماية شركته من الكارثة. اهتمامه ينصب اليوم على كيفية المحافظة على أموال الشركة عن طريق تقليص النفقات إلى الحد الأدنى الممكن. ولذلك فإن «بيان للاستثمار» بصدد القيام بعملية إعادة للهيكلة، هذه الهيكلة لا تعتمد على الأعداد البشرية الكبيرة، يقول المطوع: «نحن شركة استثمارية ولسنا شركة صناعية أو خدمية، وهنا أشير إلى أننا حافظنا على قوانا العاملة خلال الأزمة، كما قمنا بإنشاء شركات فرعية ودخلنا في فرص استثمارية جيدة، لدينا صندوقان استثماريان وبعض الاستثمارات في العقار خارج الكويت وداخلها، وهناك مشروع صناعي في مصر لإنتاج مواد البناء إضافة إلى الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية». وبمجرد تغير الوضع العام في الكويت من المؤمل أن ينعكس ذلك إيجابا على الشركة فمعظم أصولها جيدة.

لقد شكلت إدارة المحافظ المالية أحد أركان الاستراتيجية الاستثمارية لشركة «بيان» للخروج من دائرة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال إدارة محافظ وصناديق منها ما هو عائد للشركة وأخرى لعملاء، وهي توفر نسبة مهمة من إيرادات الشركة ، ويتخذ الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية أحد أوجه نشاط إدارة المحافظ المالية وهي تتوزع بين استثمارات استراتيجية ذات أداء تشغيلي ثابت، وربحية عالية وهي استثمارات طويلة الامد تحقق عائدا سنويا جيدا، وتعود لفترة طويلة، وبالتالي لا تتأثر في التقلبات اليومية للأسواق المالية، في حين أن الجانب الآخر من الاستثمار في الأسواق المالية يتمثل في التعامل اليومي مع السوق. يقول المطوع أن هذا الجانب من الاستثمار يتم من خلال إدارة المحافظ المالية المساهمة في تاسيس شركات جديدة، حيث سبق للشركة أن ساهمت في تأسيس «شركة الخليج القابضة» وهي شركة متخصصة في مجال

> لم تكن الحكومة تبالي في اتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة لإخراج الاقتصاد الوطني من دائرة الكساد، وإنقاذ سوق الكويت للأوراق المالية

فيصل المطوع، رئيس مجلس إدارة «البيان للإستثمار»

التطوير العقاري، كما قامت خلال الفترة الماضية بتأسيس «شركة دار الظبي» وقد حققت الشركة من خلال طرح وإدارة الاكتتاب في رأسمال الشركة عوائد ناتجة عن أتعاب الاكتتاب.

مخارج افتراضية

عندما انتهينا من حوار فيصل المطوع رافقنا في جولة في مكاتب الشركة بدأت من الشرفة الواسعة ذات الإطلالة الساحرة على البحر ومدينة الكويت، وامتدت لبقية المكاتب، لفتني وجود قاعة واسعة خصصت لتكون مكتبة للشركة تضم الكثير من الكتب والمراجع والمجلات والصحف.

سألت المطوع عن رؤيته لمستقبل بيان للاستثمار في ظل المعطيات الراهنة فقال: «لقد تجاوزنا الأصعب ونجحنا خلال الفترة السابقة من المحافظة على توازننا وعلى حقوق مساهمينا، وأنا لا أعتقد أن العوامل الداخلية للشركة وحدها هي الحاسمة، فبالإضافة إليها يتطلب السوق المحلي استراتيجية حكومية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمار في الشركات المتعثرة لخمس سنوات تسمى سنوات التقاط الأنفاس بعيداً عن ضغط الديون وتآكل قيم الأصول التي تمثل كرة ثلج إن بدأت بالتدحرج فلن يوقفها إلا الصدمة.

قامت مجموعة العشرين بضخ ما يقارب 12 تريليون دولار لمساعدة الشركات التي تعثرت في الوفاء بالتزاماتها المالية